ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

آليات الضبط المؤسسي كمدخل استراتيجي لمكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز النزاهة المؤسسية

سمير المختار السيد كريمة *
قسم علم اجتماع ، كلية التربية الزاوية ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Email: s.krema @ zu. Edu. Ly
تاريخ الارسال 2026/3/15م تاريخ القبول 2026/3/31م

"Institutional Control Mechanisms as a Strategic Approach to Combating Financial and Administrative Corruption and Enhancing Institutional Integrity"

Sociology Department
Faculty of education Zawiya University -Libya
Samir Al-Mukhtar Al-Sayyid Karima
Email: s.krema @ zu. Edu. Ly

Abstract:

This study aimed to explore institutional control mechanisms as a strategic approach to combating financial and administrative corruption and enhancing institutional integrity. The study focused on the following key aspects: first, the reality of applying institutional control mechanisms within organizations and their effectiveness in limiting financial and administrative corruption; second, the role of institutional control mechanisms in regulating administrative and financial behavior and reducing manifestations of corruption within institutions; third, the most influential institutional control mechanisms in promoting institutional integrity and minimizing corruption; and fourth, the main organizational and administrative obstacles that limit the effectiveness of institutional control mechanisms in combating financial and administrative corruption. The descriptive method was adopted due to its suitability for the study's objectives.

The study reached the following findings:

-The application of institutional control mechanisms within organizations varies, proving effective in reducing financial and administrative corruption when comprehensive and supported by genuine administrative commitment;

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

however, some organizational and procedural gaps still limit the full effectiveness of these mechanisms.
-Institutional control mechanisms effectively regulate administrative and financial behavior within organizations, reducing violations and deviations and limiting manifestations of corruption when applied consistently and transparently.
-The most influential institutional control mechanisms are internal auditing, accountability systems, transparency, and the reinforcement of ethical values, all of which directly contribute to enhancing institutional integrity and reducing financial and administrative corruption.
-The main obstacles include weak organizational structures, insufficient human and financial resources, lack of an institutional culture supporting oversight, and functional overlaps, all of which limit the effectiveness of institutional control mechanisms in combating financial and administrative corruption.
Keywords:
Institutional control mechanisms as a strategic approach – Combating financial and administrative corruption – Enhancing institutional integrity

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على آليات الضبط المؤسسي كمدخل استراتيجي لمكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز النزاهة المؤسسية، وذلك من خلال التعرف على المحاور التالية: أولا- واقع تطبيق آليات الضبط المؤسسي داخل المؤسسات، مدى فاعليتها في الحد من الفساد المالي والإداري ثم ثانيا- دور آليات الضبط المؤسسي في ضبط السلوك الإداري والمالي والحد من مظاهر الفساد داخل المؤسسات ، وثالثا- أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من مظاهر الفساد ، ورابعا- أبرز المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية آليات الضبط المؤسسي في مكافحة الفساد المالي والإداري. واتبع المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن تطبيق آليات الضبط المؤسسي داخل المؤسسات يتم بشكل متفاوت، حيث أثبتت فعاليتها في الحد من الفساد المالي والإداري كلما كانت متكاملة ومدعومة بإرادة إدارية حقيقية ومع ذلك، تظل بعض الفجوات التنظيمية والإجرائية تحد من تحقيق أقصى فاعلية لهذه الآليات.

- تساهم آليات الضبط المؤسسي بفاعلية في ضبط السلوك الإداري والمالي داخل المؤسسات، حيث تقلل التجاوزات والانحرافات وتحد من مظاهر الفساد عند تطبيقها بانتظام وشفافية.
- أن أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا هي الرقابة الداخلية، نظم المساءلة، الشفافية، وترسيخ القيم الأخلاقية، حيث تسهم بشكل مباشر في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري.
- تتمثل أبرز المعوقات في ضعف البنية التنظيمية، نقص الموارد البشرية والمالية، غياب الثقافة المؤسسية الداعمة للرقابة، والتداخل الوظيفي، حيث تحد جميعها من فاعلية آليات الضبط المؤسسي في مكافحة الفساد المالي والإداري

الكلمات المفتاحية:
آليات الضبط المؤسسي كمدخل استراتيجي- مكافحة الفساد المالي والإداري -تعزيز النزاهة المؤسسية.

المقدمة:

أصبحت قضايا الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في مختلف المجتمعات، ولا سيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف البنى الإدارية واختلال منظومات الرقابة والمساءلة إذ لا يقتصر أثر الفساد على هدر الموارد العامة وإضعاف كفاءة الأداء المؤسسي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر سلبًا في الثقة المجتمعية، ويقوض مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، ويعرقل مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من هنا برزت الحاجة الملحّة إلى تبني مداخل استراتيجية فاعلة قادرة على مواجهة الفساد والحد من انتشاره داخل المؤسسات.

ويُعد الضبط المؤسسي أحد أهم المداخل التنظيمية التي تسهم في تنظيم السلوك الوظيفي وضمان التزام العاملين بالقوانين واللوائح والمعايير المهنية والأخلاقية فالضبط المؤسسي لا يقتصر على الجانب الرقابي التقليدي، بل يشمل منظومة متكاملة من الآليات التي تتضمن الرقابة الإدارية والمالية، ونظم المحاسبة والمساءلة، والشفافية في الإجراءات، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، إضافة إلى ترسيخ القيم الأخلاقية وثقافة النزاهة داخل المؤسسة ومن ثم، فإن فاعلية هذه الآليات تمثل عاملًا حاسمًا في الحد من مظاهر الانحراف الوظيفي والتجاوزات الإدارية والمالية.

وتكمن أهمية آليات الضبط المؤسسي في كونها تعمل بشكل وقائي وعلاجي في آن واحد؛ فهي من جهة تسهم في منع وقوع الفساد من خلال ضبط الإجراءات وتحديد الصلاحيات وتقليص فرص استغلال السلطة، ومن جهة أخرى تساعد على كشف

حالات الفساد عند وقوعها ومحاسبة المتورطين فيها و أن وجود نظم ضبط مؤسسي واضحة ومفعّلة يعزز الشعور بالمسؤولية لدى العاملين، ويرفع من مستوى الانضباط الوظيفي، ويشجع على الالتزام بالقواعد المنظمة للعمل، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة الأداء المؤسسي.

وتُشير العديد من الأدبيات الإدارية والاجتماعية إلى أن ضعف آليات الضبط المؤسسي يُعد من أبرز الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد المالي والإداري، حيث يؤدي غياب الرقابة الفعالة، أو عدم استقلالية الأجهزة الرقابية، أو ضعف تطبيق مبدأ المساءلة، إلى خلق بيئة تنظيمية تسمح بانتشار التجاوزات واستمرارها وبالتالي فإن المؤسسات التي تعتمد نظم ضبط مؤسسي قوية، وتحرص على تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، تكون أكثر قدرة على مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية.

وتبرز النزاهة المؤسسية بوصفها قيمة تنظيمية أساسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفعالية الضبط المؤسسي، إذ تمثل النزاهة الإطار القيمي الذي يحكم السلوك الإداري والمالي داخل المؤسسة فكلما كانت آليات الضبط المؤسسي مفعّلة على أسس موضوعية وعادلة، أسهم ذلك في ترسيخ ثقافة النزاهة، وتعزيز الثقة بين العاملين والإدارة، وبين المؤسسة والمجتمع و تسهم النزاهة المؤسسية في تحسين صورة المؤسسة، ورفع مستوى مصداقيتها، وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

وانطلاقًا من ذلك، يُنظر إلى آليات الضبط المؤسسي بوصفها مدخلًا استراتيجيًا لمكافحة الفساد المالي والإداري، وليس مجرد إجراءات شكلية أو أدوات رقابية تقليدية فالمدخل الاستراتيجي للضبط المؤسسي يفترض تكامل الأدوار بين مختلف الآليات الرقابية، وتبني رؤية شاملة تقوم على الوقاية قبل العقاب، وتعزيز القيم الأخلاقية، وتطوير التشريعات والإجراءات بما يحد من الثغرات التنظيمية التي قد تُستغل في ممارسات الفساد و يتطلب هذا المدخل دعمًا إداريًا حقيقيًا، وإرادة مؤسسية جادة لتطبيق مبادئ النزاهة والشفافية دون تمييز.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على آليات الضبط المؤسسي ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز النزاهة المؤسسية، من خلال تحليل الإطار النظري لهذه الآليات، وبيان أهميتها في تحسين الأداء المؤسسي، والكشف عن مدى إسهامها في الحد من مظاهر الفساد وتسعى الدراسة إلى الإسهام في تقديم رؤية علمية يمكن أن تفيد صانعي القرار والباحثين والمهتمين بقضايا الإصلاح الإداري، بما يعزز بناء مؤسسات فاعلة وقادرة على أداء وظائفها في إطار من النزاهة والمسؤولية.

ثانيا-مشكلة الدراسة:

تُعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من أخطر الإشكاليات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على حدّ سواء، لما لها من انعكاسات سلبية عميقة على كفاءة الأداء المؤسسي، وعدالة توزيع الموارد، ومستوى الثقة بين المؤسسة والمجتمع وقد أصبح الفساد في الوقت الراهن ظاهرة بنيوية تتجاوز كونها ممارسات فردية معزولة، لتأخذ طابعًا مؤسسيًا في بعض البيئات التنظيمية التي تعاني من ضعف القوانين، وغياب المساءلة، وقصور نظم الرقابة والشفافية وفي هذا الإطار يبرز التحدي الأساسي المتمثل في كيفية بناء منظومة مؤسسية قادرة على الحد من الفساد ومواجهته بصورة فعالة ومستدامة وعلى الرغم من تعدد الجهود الرسمية والتشريعية التي تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري، إلا أن الواقع العملي يشير إلى استمرار هذه الظاهرة وتناميها في العديد من المؤسسات، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية آليات الضبط المؤسسي المعمول بها، ومدى قدرتها على أداء دورها في ضبط السلوك الوظيفي، ومنع التجاوزات الإدارية والمالية، والكشف عنها عند وقوعها فغالبًا ما تتسم هذه الآليات بالقصور في التطبيق، أو بعدم التكامل بين أجهزتها المختلفة، أو بضعف الاستقلالية، مما يحد من تأثيرها في الحد من مظاهر الفساد وتتجلى مشكلة الدراسة في التباين القائم بين الإطار النظري لآليات الضبط المؤسسي، الذي يؤكد أهميتها بوصفها مدخلًا استراتيجيًا لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية، وبين واقع الممارسة العملية داخل المؤسسات، حيث تظل هذه الآليات في كثير من الأحيان شكلية أو غير مفعّلة بالقدر الكافي و أن غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة للضبط المؤسسي، والاكتفاء بإجراءات رقابية جزئية أو رد فعلية، يسهم في استمرار الفساد بدلاً من الحد منه وتزداد حدة المشكلة في البيئات المؤسسية التي تعاني من ضعف الثقافة التنظيمية الداعمة للنزاهة، وانتشار المحسوبية، وتداخل الصلاحيات، وعدم وضوح المسؤوليات، فضلاً عن محدودية الوعي بأهمية الضبط المؤسسي لدى بعض القيادات الإدارية والعاملين إذ يؤدي ذلك إلى خلق بيئة تنظيمية تسمح باستغلال السلطة، وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة وغياب الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، مما يفاقم من مظاهر الفساد المالي والإداري.

و تتمثل مشكلة الدراسة في محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت آليات الضبط المؤسسي بوصفها منظومة متكاملة، تربط بين الرقابة، والمساءلة، والشفافية، والنزاهة المؤسسية، وخاصة في السياقات المؤسسية العربية فغالبًا ما ركزت الدراسات السابقة على جانب واحد من جوانب الضبط، دون تحليل شامل لتفاعل هذه

الآليات وأثرها المشترك في الحد من الفساد الأمر الذي يخلق فجوة معرفية تستدعي البحث والتحليل، وتبرز الحاجة إلى دراسة علمية تسعى إلى تشخيص واقع آليات الضبط المؤسسي، وقياس مدى فاعليتها في مكافحة الفساد المالي والإداري.

ثانيا-تساؤلات الدراسة:

1-ما واقع تطبيق آليات الضبط المؤسسي داخل المؤسسات، وما مدى فاعليتها في الحد من الفساد المالي والإداري؟

2- ما دور آليات الضبط المؤسسي في ضبط السلوك الإداري والمالي والحد من مظاهر الفساد داخل المؤسسات؟

3-ما أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من مظاهر الفساد؟

4-ما أبرز المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية آليات الضبط المؤسسي في مكافحة الفساد المالي والإداري؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1-تحديد واقع تطبيق آليات الضبط المؤسسي داخل المؤسسات وتقييم مدى فاعليتها في الحد من الفساد المالي والإداري.

2-تحليل دور آليات الضبط المؤسسي في ضبط السلوك الإداري والمالي وتقليل مظاهر الفساد داخل المؤسسات.

3-تحديد أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من مظاهر الفساد.

4-الكشف عن أبرز المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية آليات الضبط المؤسسي في مكافحة الفساد المالي والإداري.

رابعا-أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

1-تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالضبط المؤسسي ومكافحة الفساد المالي والإداري، من خلال تقديم تحليل شامل للعلاقة بين هذه الآليات والحد من التجاوزات الإدارية والمالية.

2-تساهم في تطوير الفهم النظري لمفهوم الضبط المؤسسي كمدخل استراتيجي لتعزيز النزاهة المؤسسية، وربطه بممارسات الرقابة والمساءلة والشفافية.

3-توفر قاعدة معرفية يمكن أن يستخدمها الباحثون في دراسات مستقبلية، سواء في السياق المحلي أو في المؤسسات المشابهة على المستوى الإقليمي والدولي.

4-تساعد في تحديد الفجوات البحثية المتعلقة بفاعلية آليات الضبط المؤسسي، وبيان مدى تكاملها في مواجهة الفساد المالي والإداري.

الأهمية العملية:

1-تقدم الدراسة إرشادات عملية للقيادات الإدارية وصناع القرار حول كيفية تفعيل آليات الضبط المؤسسي بما يعزز النزاهة ويحد من الفساد.

2-تساعد المؤسسات على تحسين نظم الرقابة والمساءلة والشفافية، من خلال تسليط الضوء على أكثر الآليات تأثيرًا في ضبط الأداء المالي والإداري.

3-تسهم في تعزيز ثقافة النزاهة والانضباط الوظيفي بين العاملين، وتقليل الممارسات الفاسدة التي تضر بالمصلحة العامة.

4-توفر توصيات عملية لمعالجة المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية الضبط المؤسسي، بما يدعم تحقيق أداء مؤسسي فعال ومستدام.

5-يمكن أن تساهم الدراسة في وضع سياسات تنظيمية جديدة أو تطوير السياسات القائمة بما يضمن تكامل الضبط المؤسسي مع أهداف التنمية المؤسسية والمجتمعية.

خامسا-مفاهيم الدراسة:

تشكل آليات الضبط المؤسسي من الأسس التنظيمية الحيوية لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح داخل المؤسسات، وتعد مدخلًا استراتيجيًا لمكافحة الفساد المالي والإداري ويشير مفهوم الضبط المؤسسي إلى مجموعة السياسات والإجراءات والرقابة التي تهدف إلى تنظيم السلوك الوظيفي ومنع التجاوزات ويرتبط الضبط المؤسسي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم النزاهة المؤسسية، الذي يعكس الالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير المهنية داخل العمل الإداري ويعتبر الفساد المالي والإداري أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، لما له من تأثير سلبي على الأداء المؤسسي والثقة المجتمعية لذا، تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين آليات الضبط المؤسسي والحد من الفساد، وتعزيز النزاهة المؤسسية.

1-آليات الضبط المؤسسي: هي مجموعة الإجراءات والنظم والسياسات التنظيمية التي تعتمدها المؤسسات لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح، وتنظيم السلوك الوظيفي وتهدف هذه الآليات إلى منع التجاوزات الإدارية والمالية والكشف عنها عند حدوثها، بما يعزز الانضباط والأداء الفعّال وتشمل هذه الآليات الرقابة الإدارية والمالية، نظم المساءلة، الشفافية، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات و ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتعزيز النزاهة المؤسسية والثقافة التنظيمية السليمة[1].

2-مكافحة الفساد المالي والإداري: هي مجموعة السياسات والإجراءات والنظم التنظيمية التي تهدف إلى الحد من الممارسات غير القانونية والتجاوزات الإدارية داخل المؤسسات وتشمل هذه الممارسات الرشوة، الهدر المالي، والمحسوبية، وكل سلوك يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة وتهدف مكافحة الفساد إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وعدالة و ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتعزيز النزاهة المؤسسية وبناء الثقة بين المؤسسة والمجتمع [2].

3-تعزيز النزاهة المؤسسية: هي العملية التي تعمل من خلالها المؤسسات على ترسيخ الالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير المهنية بين جميع العاملين ويهدف إلى منع التجاوزات المالية والإدارية، وضمان الشفافية والمساءلة في جميع العمليات المؤسسية و يسهم في بناء الثقة بين المؤسسة والمجتمع وتحسين الأداء العام ويعد عنصرًا أساسيًا لنجاح أي نظام للضبط المؤسسي ومكافحة الفساد[3].

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولا- واقع تطبيق آليات الضبط المؤسسي داخل المؤسسات وتقييم مدى فاعليتها في الحد من الفساد المالي والإداري:

تُعد آليات الضبط المؤسسي من الأدوات الأساسية لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح داخل المؤسسات، ولضبط السلوك الإداري والمالي للعاملين تعمل هذه الآليات على تنظيم الإجراءات ومراقبة الأداء والكشف عن التجاوزات قبل وقوعها أو بعد حدوثها بما يسهم في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري ورغم أهميتها، فإن واقع تطبيق هذه الآليات يختلف بين المؤسسات تبعًا لمدى فاعلية النظام الإداري ودرجة التزام القيادات ووجود بيئة تنظيمية داعمة للشفافية والمساءلة وتعتبر الرقابة الإدارية والمالية أحد أهم عناصر الضبط المؤسسي، إذ تهدف إلى متابعة العمليات المالية والإدارية والتأكد من التزام العاملين بالقوانين واللوائح الداخلية وتشمل الرقابة الداخلية التحقق من الإجراءات الروتينية ومراجعة الحسابات وفحص المستندات الرسمية لضمان الشفافية ومنع الانحرافات ومع ذلك، تواجه العديد من المؤسسات تحديات في تطبيق الرقابة بفاعلية نتيجة ضعف الموارد البشرية المؤهلة أو غياب استقلالية الأجهزة الرقابية، مما يؤدي أحيانًا إلى وقوع التجاوزات دون رصدها وتعمل نظم المساءلة والشفافية على محاسبة الموظفين عن مسؤولياتهم وقراراتهم، وهو ما يقلل من التجاوزات والانحرافات ويزيد من ثقة الموظفين والجمهور بالمؤسسة غير أن بعض المؤسسات لم تحقق بعد مستوى مناسب من الشفافية بسبب الثقافة المؤسسية التقليدية أو مقاومة بعض الموظفين لتطبيق نظم المحاسبة الدقيقة[4].

يسهم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث يقلل من التداخلات والتجاوزات التي قد تحدث نتيجة غموض المهام وقد أظهرت الدراسات أن المؤسسات التي توضح الأدوار والصلاحيات بشكل دقيق وتطبق الإجراءات بانتظام تتمتع بمستوى أعلى من الانضباط المؤسسي مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى هذا الوضوح إلى جانب ذلك، تلعب القيم الأخلاقية وثقافة النزاهة دورًا مركزيًا في نجاح الضبط المؤسسي، فالمؤسسات التي تشجع على الالتزام بالقيم الأخلاقية وتعاقب المخالفات بإنصاف وتكافئ الأداء النزيه تظهر انخفاضًا ملحوظًا في مظاهر الفساد مقارنة بتلك التي تركز فقط على الرقابة الشكلية دون ترسيخ القيم [5].

ويمكن تقييم فاعلية آليات الضبط المؤسسي عبر عدة مؤشرات عملية، أبرزها الحد من التجاوزات المالية، وتحسين الأداء الإداري، وتعزيز ثقافة النزاهة، والكشف المبكر عن الانحرافات، والتكامل بين الآليات المختلفة فالمؤسسات التي تطبق الرقابة المالية بانتظام وتراجع الحسابات وتفعل نظم المساءلة تظهر انخفاضًا واضحًا في حالات الهدر المالي والرشوة والتحايل على الموارد، بينما يؤدي تطبيق الضبط المؤسسي بشكل فعال إلى تنظيم الإجراءات وضبط السلوك الوظيفي وتقليل البطء الإداري والتداخلات غير الضرورية، مما يرفع مستوى الكفاءة المؤسسية و تساعد هذه الآليات على بناء الثقة الداخلية بين الموظفين ومع الجمهور، وتسمح بالتعرف المبكر على التجاوزات الإدارية والمالية، بما يتيح التدخل السريع لتصحيح المسار قبل تفاقم الأضرار ويتعزز تأثير الضبط المؤسسي حينما تتكامل الرقابة الإدارية والمالية ونظم المساءلة والشفافية والقيم الأخلاقية، بحيث تعمل جميعها كمنظومة واحدة، ويؤدي غياب أي عنصر من هذه العناصر إلى خلق ثغرات يمكن استغلالها في الممارسات الفاسدة وعلى الرغم من وجود آليات لضبط المؤسسات، إلا أن هناك عدة عوامل تحد من فعاليتها، منها ضعف الإرادة الإدارية، ونقص الموارد البشرية والمالية، وثقافة تنظيمية ضعيفة لا تشجع على الالتزام بالقيم الأخلاقية والمساءلة، وغياب استقلالية الأجهزة الرقابية نتيجة التأثيرات السياسية أو الإدارية ويظهر من تحليل الواقع أن آليات الضبط المؤسسي تمثل مدخلًا أساسيًا لمكافحة الفساد المالي والإداري، وأن فاعليتها تعتمد على تكامل عناصر الرقابة والمساءلة والشفافية والقيم الأخلاقية داخل المؤسسة وأن المؤسسات التي تفعّل الضبط المؤسسي بشكل منهجي ومنتظم تحقق مستوى أعلى من النزاهة والكفاءة، فيما تواجه المؤسسات التي تفتقر إلى تطبيق هذه الآليات تحديات كبيرة في السيطرة على مظاهر الفساد وبالتالي، فإن

تعزيز هذه الآليات وتجاوز المعوقات التنظيمية يعد أمرًا حيويًا لضمان أداء مؤسسي فعال ومستدام [6].

يتضح من دراسة واقع تطبيق آليات الضبط المؤسسي أن فعاليتها تتوقف على مدى تكامل عناصر الرقابة والمساءلة والشفافية والقيم الأخلاقية داخل المؤسسة فالتطبيق المنهجي والجاد لهذه الآليات يسهم بشكل ملموس في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، ويعزز النزاهة المؤسسية والثقة المجتمعية ومع ذلك فإن التحديات الإدارية والثقافية والموارد المحدودة تمثل عقبات كبيرة أمام تحقيق الضبط الفعّال لذلك يعد العمل على تطوير هذه الآليات ومعالجة المعوقات التنظيمية أمرًا ضروريًا لضمان أداء مؤسسي مستدام وكفؤ ويؤكد هذا الواقع أهمية النظر إلى الضبط المؤسسي كمدخل استراتيجي لا غنى عنه في مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة المؤسسية.

ثانيا- دور آليات الضبط المؤسسي في ضبط السلوك الإداري والمالي وتقليل مظاهر الفساد داخل المؤسسات:

تلعب آليات الضبط المؤسسي دورًا أساسيًا في تنظيم الأداء الإداري والمالي داخل المؤسسات، حيث تمثل إطارًا استراتيجيًا يضمن التزام الموظفين بالقوانين واللوائح الداخلية ويحد من التجاوزات والانحرافات فهي تعمل على وضع نظم واضحة لتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يقلل من التداخل بين المهام ويمنع إساءة استخدام السلطة، و تسهم في ضبط الإجراءات الروتينية والفواتير والمستندات المالية لتقليل فرص الهدر المالي أو التلاعب بالموارد ومن خلال الرقابة المستمرة على العمليات الإدارية والمالية، يمكن التعرف المبكر على المخالفات وتصحيحها قبل أن تتفاقم، ما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي ويقلل من فرص الفساد إضافة إلى ذلك، تساهم آليات الضبط المؤسسي في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة، حيث يصبح كل موظف مسؤولًا عن قراراته وأفعاله، وتُطبق الإجراءات بشكل عادل ومنصف على الجميع دون استثناء وهذا يعزز شعور الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية، ويؤدي إلى ترسيخ مفهوم النزاهة داخل المؤسسة و تلعب هذه الآليات دورًا وقائيًا، إذ تقلل من احتمالات الانحراف قبل وقوعه، من خلال تنظيم العمل وتوضيح الأدوار والصلاحيات وتفعيل نظم المراجعة الداخلية، بما يجعل أي تجاوز عرضة للكشف والمحاسبة[7].

وتظهر الدراسات أن المؤسسات التي تطبق آليات الضبط المؤسسي بشكل متكامل وفعال تحقق مستوى أعلى من الالتزام والسلوك النزيه، وتتمتع بمستوى أقل من الفساد المالي والإداري مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على الرقابة الشكلية أو غير المتكاملة

فنجاح الضبط المؤسسي لا يعتمد فقط على وجود اللوائح والنظم، بل على مدى تنفيذها وتفعيلها بشكل يومي، وارتباطها بالثقافة التنظيمية الداعمة للنزاهة، ووجود إرادة إدارية حقيقية لتطبيق السياسات بشكل صارم وعادل و أن دمج القيم الأخلاقية والثقافة المؤسسية السليمة في عملية الضبط يسهم في تحقيق نتائج إيجابية طويلة المدى، حيث تصبح النزاهة جزءًا من سلوك الموظفين والعاملين، وتنعكس مباشرة على كفاءة الأداء المؤسسي[8].

ويمكن القول إن فاعلية الضبط المؤسسي تتجسد أيضًا في قدرة المؤسسات على تطوير آلياتها بشكل مستمر، بما يتماشى مع التغيرات التنظيمية والتحديات المالية والإدارية، وبما يعالج الثغرات التي قد تستغل لممارسة الفساد، فالمؤسسات التي توفر التدريب والتوعية المستمرة للموظفين حول أهمية الالتزام باللوائح والقيم الأخلاقية، وتطبق نظم المحاسبة الشاملة، وتدمج الرقابة مع الشفافية والمساءلة، تمتلك أدوات قوية لضبط السلوك الإداري والمالي والحد من التجاوزات ومن خلال هذا النهج، يمكن للمؤسسات أن تبني نظامًا إداريًا متينًا يحمي الموارد العامة ويضمن كفاءة الأداء ويكفل العدالة بين الموظفين ويعزز الثقة مع المجتمع الخارجي و أن التكامل بين مختلف عناصر الضبط المؤسسي، بما في ذلك الرقابة الداخلية، ونظم المساءلة والشفافية، والقيم الأخلاقية، يضمن أن تكون هذه الآليات أكثر فاعلية في تقليل مظاهر الفساد المالي والإداري فغياب أي عنصر من هذه العناصر يؤدي إلى خلق ثغرات يمكن استغلالها في الممارسات الفاسدة، ويضعف من قدرة المؤسسة على السيطرة على التجاوزات وبالتالي فإن الدور الحقيقي للضبط المؤسسي لا يقتصر على الرقابة الشكلية، بل يمتد ليشمل تشكيل ثقافة مؤسسية نزيهة، وتعزيز الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية، وتحقيق تكامل بين كافة نظم المؤسسة لضمان الأداء الفعال والمستدام[9].

وعليه، يظهر أن آليات الضبط المؤسسي ليست مجرد إجراءات روتينية، بل هي أداة استراتيجية ضرورية لضمان السلوك الإداري والمالي السليم، وتقليل فرص الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية فالتطبيق المنهجي لهذه الآليات، مع تطويرها بشكل مستمر ومعالجة المعوقات التنظيمية والثقافية، يمثل السبيل المناسب لتحقيق أداء مؤسسي متوازن وفعّال، قادر على حماية الموارد العامة وتعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع[10].

يتضح من تحليل دور آليات الضبط المؤسسي أن تكامل عناصر الرقابة والمساءلة والشفافية والقيم الأخلاقية يمثل أساسًا لضبط السلوك الإداري والمالي داخل المؤسسات فالتطبيق الجاد لهذه الآليات يسهم في تقليل التجاوزات وتعزيز النزاهة

المؤسسية ومع ذلك، تواجه المؤسسات تحديات كبيرة بسبب ضعف الإرادة الإدارية ونقص الموارد والثقافة التنظيمية المحدودة ومن ثم، فإن تطوير هذه الآليات ومعالجة المعوقات يمثل خطوة أساسية لضمان الأداء المؤسسي المستدام ويؤكد الواقع أن الضبط المؤسسي يشكل مدخلًا استراتيجيًا لا غنى عنه لمكافحة الفساد وتحقيق الكفاءة المؤسسية.

ثالثا- أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من مظاهر الفساد:

تُعد آليات الضبط المؤسسي من الركائز الأساسية التي تمكن المؤسسات من تحقيق النزاهة وتقليل مظاهر الفساد المالي والإداري، إذ تمثل مجموعة من السياسات والإجراءات والأنظمة التي تضمن التزام الموظفين بالقوانين واللوائح الداخلية وتوجه سلوكهم الوظيفي بما يحمي الموارد العامة ويضمن أداءً مؤسسيًا فعالًا وتتنوع هذه الآليات بحسب طبيعة المؤسسة وحجمها، لكنها تتفق جميعها في كونها تهدف إلى تنظيم الأداء، وتعزيز الرقابة، وضمان المساءلة، وتفعيل الشفافية، وهو ما يحد من الممارسات غير القانونية ويحد من التجاوزات التي تضر بالمصلحة العامة ومن أبرز هذه الآليات الرقابة الإدارية والمالية، إذ تتيح متابعة دقيقة لجميع العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسة، مما يقلل من فرص الهدر المالي والرشوة والتحايل على الموارد فالرقابة الداخلية تسمح بتدقيق المستندات والفواتير والإجراءات الروتينية، وتتيح التعرف المبكر على أي مخالفات محتملة، وتوفر بيانات دقيقة يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات التصحيحية، وتظهر الممارسة أن المؤسسات التي تطبق الرقابة المتكاملة تكون أكثر قدرة على الحد من التجاوزات مقارنة بتلك التي تعتمد على الرقابة الشكلية أو المحدودة، و تسهم الرقابة في تعزيز الثقة بين الموظفين والإدارة وتقليل الفرص المتاحة للفساد(11).

تعد نظم المساءلة والشفافية من الآليات الأكثر تأثيرًا أيضًا، إذ تخلق بيئة عمل يلتزم فيها كل موظف بمسؤولياته وقراراته، وتوضح المعايير المطلوبة لتحقيق الأداء الصحيح، وتلزم الموظفين بالإفصاح عن التصرفات المالية والإدارية، وهو ما يعزز الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية ويحد من الانحرافات وعندما تكون نظم المساءلة مدعومة بالشفافية، فإنها تساهم في حماية حقوق المؤسسة وتعزيز الثقة بين الموظفين والجمهور، ما يخلق بيئة مؤسسية يشعر فيها الجميع بالمسؤولية والمحاسبة العادلة وتعد مسألة تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بوضوح من الآليات المهمة في الحد من مظاهر الفساد، فوضوح الأدوار يقلل من التداخلات غير الضرورية بين الموظفين

ويمنع الاستغلال الشخصي للسلطة، وقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات التي توضح مهام الموظفين وصلاحياتهم بدقة وتطبق الإجراءات الرقابية بشكل مستمر تحقق مستوى أعلى من الانضباط المؤسسي وتقل فيها حالات التجاوز أو الفساد المالي والإداري[12].

وتأتي القيم الأخلاقية والنزاهة المؤسسية كعنصر أساسي في نجاح آليات الضبط المؤسسي، فالمؤسسات التي تدمج ثقافة النزاهة في سياساتها وعملياتها اليومية وتكافئ الالتزام بالسلوك النزيه وتعاقب المخالفات بشكل عادل تظهر انخفاضًا ملحوظًا في مظاهر الفساد مقارنة بالمؤسسات التي تركز فقط على الرقابة الشكلية و أن تعزيز النزاهة يساعد على خلق بيئة عمل تحفز الموظفين على الالتزام بالقيم المهنية ويعزز ثقتهم في المؤسسة وفي أنفسهم كأفراد ملتزمين، ما ينعكس مباشرة على كفاءة الأداء العام و إن التكامل بين هذه الآليات الأربعة، وهو الرقابة الإدارية والمالية، ونظم المساءلة والشفافية، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، وتعزيز القيم الأخلاقية والنزاهة، يضمن أن تعمل المؤسسات بنظام ضبط مؤسسي فعال، فغياب أي عنصر من هذه العناصر يؤدي إلى خلق ثغرات يمكن استغلالها لممارسة الفساد ويضعف قدرة المؤسسة على ضبط السلوك المالي والإداري ويظهر الواقع أن المؤسسات التي تطبق هذه الآليات بشكل متكامل وفعال تتمتع بمستوى أعلى من النزاهة وأدنى مستوى من مظاهر الفساد مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى هذا التكامل، ويؤكد ذلك أن فاعلية الضبط المؤسسي لا تقتصر على تطبيق الإجراءات القانونية فقط، بل تشمل أيضًا بناء ثقافة مؤسسية سليمة وتعزيز الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية وربط الرقابة بالمساءلة والشفافية لتحقيق نتائج مستدامة[13].

تشير التجارب العملية إلى أن المؤسسات التي تطبق هذه الآليات بطريقة منهجية تسهم في تحسين الأداء المالي والإداري وخلق بيئة عمل عادلة وشفافة وتعزيز الثقة مع المجتمع الخارجي و تؤكد الدراسات أن هذه الآليات القوية والقابلة للتطوير تساعد في الكشف المبكر عن التجاوزات ومنع تفاقمها بما ينعكس إيجابًا على كفاءة الموارد وتحقيق الأهداف المؤسسية ويتضح أن الاستثمار في تطبيق هذه الآليات وتطويرها بشكل مستمر يمثل أحد أهم السبل لضمان الحد من الفساد وتعزيز النزاهة على المدى الطويل، وهو ما يجعل الضبط المؤسسي أداة استراتيجية لا غنى عنها في أي مؤسسة تسعى للتميز والالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية، و أنه يعكس الالتزام المؤسسي بالشفافية والمساءلة ويضمن استمرارية الأداء المؤسسي الفعّال [14].

يتضح أن أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من الفساد المالي والإداري هي الرقابة الإدارية والمالية، ونظم المساءلة والشفافية، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، وتعزيز القيم الأخلاقية فالتطبيق المتكامل لهذه الآليات يخلق بيئة مؤسسية عادلة وفعّالة، ويحد من التجاوزات والانحرافات ومع ذلك، فإن ضعف الموارد والإرادة الإدارية والثقافة التنظيمية تمثل تحديات أمام فاعلية هذه الآليات ومن ثم، فإن تطوير هذه الآليات ومعالجة المعوقات يعد أمرًا ضروريًا لضمان الأداء المؤسسي المستدام ويؤكد الواقع أن الضبط المؤسسي يشكل مدخلًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

رابعا- أبرز المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية آليات الضبط المؤسسي في مكافحة الفساد المالي والإداري:

تواجه المؤسسات العديد من المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية آليات الضبط المؤسسي في مكافحة الفساد المالي والإداري، وتنعكس هذه المعوقات بشكل مباشر على قدرة المؤسسات على تنظيم الأداء وضبط السلوك الوظيفي ويُعد ضعف الإرادة الإدارية أحد أبرز هذه المعوقات، إذ يؤدي غياب الالتزام الجاد من القيادات العليا إلى تطبيق غير فعال للضوابط مما يتيح للموظفين استغلال الثغرات والتجاوزات دون محاسبة عادلة، ويضعف أثر الرقابة ويحد من قدرة المؤسسة على مكافحة الفساد بشكل فعّال و يشكل نقص الموارد البشرية والمالية عقبة كبيرة أمام تطبيق آليات الضبط المؤسسي، فغياب الكوادر المؤهلة والمراقبين المختصين، أو قلة الميزانيات المخصصة لتنفيذ عمليات الرقابة والمراجعة، يجعل تطبيق نظم الضبط المؤسسي محدودًا وغير كافٍ، ويترك الثغرات مفتوحة أمام الممارسات الفاسدة ويجعل رصد المخالفات وإصلاحها أمراً صعباً [15].

وتعتبر الثقافة التنظيمية الضعيفة من المعوقات الكبرى أيضًا، إذ قد تفتقر بعض المؤسسات إلى بيئة عمل تشجع على الالتزام بالقيم الأخلاقية والمساءلة، بينما تسمح ثقافات تنظيمية أخرى بتجاوز القوانين أو استغلال الصلاحيات دون محاسبة، مما يؤدي إلى ضعف الضبط الداخلي ويجعل تطبيق الآليات مجرد شكل روتيني بلا أثر فعلي ويضاف إلى ذلك تأثير الضغوط السياسية والإدارية على أجهزة الرقابة، حيث تقل استقلالية الهيئات الرقابية ويصبح من الصعب محاسبة المخالفين، ويضعف ذلك من قدرة المؤسسات على تنفيذ سياسات الضبط بشكل فعال ومستمر و أن غياب وضوح الصلاحيات والمسؤوليات أو التداخل في المهام بين الأقسام المختلفة يزيد من

صعوبة تطبيق الرقابة ويخلق ثغرات يمكن استغلالها في الممارسات الفاسدة ويضعف قدرة الإدارة على اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة وفعالة(16).

من المعوقات أيضًا ضعف آليات التواصل والتنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسة إذ يؤدي ضعف الاتصال وتبادل المعلومات إلى صعوبة اكتشاف التجاوزات في الوقت المناسب ويجعل الرد على الانحرافات الإدارية والمالية بطيئًا وغير مؤثر وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق الضبط المؤسسي غالبًا ما يواجه مقاومة من بعض الموظفين الذين يشعرون بأن هذه الآليات تحد من مصالحهم أو تمنعهم من استغلال موارد المؤسسة، مما يقلل من الالتزام بالقوانين ويضعف فاعلية الضبط و أن بطء الإجراءات الإدارية وتعقيد اللوائح الداخلية قد يخلق حالة من التهرب أو التلاعب بالنظم، ويزيد من فرص الفساد المالي والإداري، خاصة إذا لم تتوفر متابعة دورية لتحديث الأنظمة وتبسيط الإجراءات بما ينسجم مع طبيعة العمل ويضاف إلى ذلك أن ضعف التدريب والتأهيل للعاملين على تطبيق آليات الضبط المؤسسي يحد من قدرتهم على استخدام الأدوات والأنظمة الرقابية بفعالية، إذ يفتقر بعض الموظفين إلى المعرفة الكافية بالمسؤوليات والإجراءات، مما يجعلهم غير قادرين على اكتشاف المخالفات أو التعامل معها بالشكل المناسب ومن ثم، فإن فاعلية الضبط المؤسسي ليست مرتبطة بوجود اللوائح والأنظمة فقط، بل تعتمد بشكل كبير على معالجة هذه المعوقات التنظيمية والإدارية وضمان بيئة عمل داعمة للشفافية والمساءلة، وتعزيز الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية، وتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية، بما يمكن المؤسسات من تطبيق آليات الضبط بشكل كامل ومستدام، وضمان تحقيق أهدافها في الحد من الفساد المالي والإداري وتعزيز النزاهة المؤسسية(17).

يتضح أن أبرز المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية آليات الضبط المؤسسي تشمل ضعف الإرادة الإدارية، ونقص الموارد، وضعف الثقافة التنظيمية، وتداخل الصلاحيات ومحدودية التواصل والتنسيق بين الإدارات هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات في رصد الانحرافات ومكافحة الفساد المالي والإداري ومن ثم فإن معالجة هذه المعوقات وتطوير البيئة التنظيمية الداخلية يمثل خطوة حاسمة لتعزيز فاعلية الضبط المؤسسي و أن توفير التدريب والموارد وتعزيز القيم الأخلاقية يسهم في الحد من التجاوزات ويؤكد الواقع أن النجاح في مكافحة الفساد يعتمد على تكامل هذه الجهود واتباع نهج شامل ومتوازن.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن واقع تطبيق آليات الضبط المؤسسي داخل المؤسسات

يختلف باختلاف طبيعة الإدارة والموارد المتاحة، حيث تطبق بعض المؤسسات هذه الآليات بفاعلية نسبية بينما تعاني أخرى من قصور في التنفيذ وتبين أن المؤسسات التي تدمج الرقابة المالية والإدارية مع نظم المساءلة والشفافية وتوضيح الصلاحيات تحقق مستوى أعلى من الالتزام والسلوك النزيه و أن تعزيز القيم الأخلاقية والنزاهة المؤسسية يعزز فاعلية هذه الآليات ويحد من التجاوزات المالية والإدارية ومع ذلك تبقى المعوقات التنظيمية والثقافية والموارد المحدودة عائقًا أمام تحقيق الأداء الأمثل للضبط المؤسسي وبناءً عليه فإن التكامل بين جميع عناصر الضبط المؤسسي يعتبر شرطًا أساسيًا لنجاح مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسات.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن آليات الضبط المؤسسي تلعب دورًا حيويًا في تنظيم السلوك الإداري والمالي داخل المؤسسات، حيث تعمل على وضع أطر واضحة للصلاحيات والمسؤوليات وتساهم الرقابة الإدارية والمالية ونظم المساءلة والشفافية في الحد من التجاوزات والانحرافات وتحسين الأداء المؤسسي ويعزز دمج القيم الأخلاقية والثقافة المؤسسية السليمة فاعلية هذه الآليات ويقلل من مظاهر الفساد المالي والإداري و تبين أن المؤسسات التي تطبق هذه الآليات بشكل متكامل تحقق مستوى أعلى من الالتزام والانضباط مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر للتطبيق الجاد وبناءً عليه يمكن القول إن آليات الضبط المؤسسي تمثل أداة استراتيجية أساسية لتعزيز النزاهة والكفاءة المؤسسية.

3-بينت نتائج الدراسة أن أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا هي الرقابة الإدارية والمالية، ونظم المساءلة والشفافية، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، وتعزيز القيم الأخلاقية والنزاهة داخل بيئة العمل فالرقابة الدقيقة تساهم في الحد من التجاوزات والانحرافات المالية والإدارية، بينما تضمن نظم المساءلة والشفافية محاسبة الجميع بعدالة ويساعد وضوح الصلاحيات والمسؤوليات على تقليل فرص الاستغلال الشخصي للسلطة و يعزز ترسيخ القيم الأخلاقية ثقافة الالتزام والسلوك النزيه بين الموظفين وبناءً عليه، فإن التكامل بين هذه الآليات يمثل المدخل الأكثر فاعلية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد داخل المؤسسات.

4- أكدت نتائج الدراسة أن أكثر آليات الضبط المؤسسي تأثيرًا هي الرقابة الإدارية والمالية ونظم المساءلة والشفافية، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، وتعزيز القيم الأخلاقية والنزاهة داخل بيئة العمل فالرقابة الدقيقة تساهم في الحد من التجاوزات والانحرافات المالية والإدارية، بينما تضمن نظم المساءلة والشفافية محاسبة الجميع بعدالة ويساعد وضوح الصلاحيات والمسؤوليات على تقليل فرص الاستغلال

الشخصي للسلطة و يعزز ترسيخ القيم الأخلاقية ثقافة الالتزام والسلوك النزيه بين الموظفين وبناءً عليه فإن التكامل بين هذه الآليات يمثل المدخل الأكثر فاعلية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد داخل المؤسسات.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز التزام القيادات الإدارية العليا بتطبيق آليات الضبط المؤسسي ودعمها فعليًا وليس شكليًا.

2- تطوير نظم الرقابة الإدارية والمالية بما يضمن الاستقلالية والشفافية والقدرة على كشف التجاوزات مبكرًا.

3- تفعيل نظم المساءلة والمحاسبة العادلة دون تمييز، وربطها بالأداء الوظيفي والالتزام المؤسسي.

4- العمل على نشر ثقافة النزاهة والقيم الأخلاقية داخل المؤسسات من خلال برامج توعوية وتدريبية مستمرة.

5- توضيح الصلاحيات والمسؤوليات ومنع التداخل الوظيفي بما يقلل فرص الاستغلال الإداري والمالي.

6- توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لضمان التطبيق الفعال لآليات الضبط المؤسسي.

7- تعزيز التنسيق والتواصل بين الوحدات الإدارية وأجهزة الرقابة لتبادل المعلومات والكشف عن المخالفات.

8- مراجعة اللوائح والإجراءات الإدارية بشكل دوري وتبسيطها بما يحد من التعقيد ويقلل فرص الفساد.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش:

1- فاضل حسين الزبيدي، الضبط المؤسسي والحوكمة الرشيدة في مكافحة الفساد المالي والإداري، ط (1) ، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2022م، ص 62.
2- أشرف بن عبد الله الصابري، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الفساد المالي والإداري، ط (1)، الرباط: الدار المغربية للآفاق للنشر والتوزيع، 2021م، ص 41.
3- عبد الله بن محمد الزهراني، النزاهة المؤسسية والحوكمة الرشيدة: مدخل لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، ط (1)، الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2022م ، ص 74.
4- سالم بن علي الحمادي، الرقابة الإدارية والمالية في المؤسسات العامة وأثرها في الحد من الفساد، ط (1)، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2020م ، ص 89.
5-عبد الرحمن بن فهد الشمري، الحوكمة المؤسسية ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري، ط (1) ، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2021م ، ص 126.
6-ناصر بن محمد العتيبي، إدارة النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة، ط (1)، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2022م ، ص70.
7-محمد بن سعيد العزيز، الرقابة الداخلية والضبط المالي في المؤسسات ودورها في مكافحة الفساد، ط (1)، القاهرة: دار الفكر العربي، 2021م ، ص105.
8-علي محمود الفتحي، الضبط المؤسسي وأثره في تحسين الأداء الإداري والحد من الفساد، ط(1)، بيروت: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2022م ، ص78.
9-سلمان بن يوسف الخليفي، الحوكمة المؤسسية والشفافية في القطاع العام: آليات فعالة لضبط السلوك المالي والإداري، ط (1)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2023م ، ص134.
10-عبد الله بن زيد الحميدي، إدارة النزاهة المؤسسية ومحاربة الفساد المالي والإداري،ط (1)، عمّان: دار الهلال للنشر والتوزيع، 2022م ، ص66 .
11-سعد بن عبد الرحمن الهاشمي، الضبط المؤسسي وتعزيز النزاهة المؤسسية: نظريات وآليات مكافحة الفساد، ط (1)، القاهرة: دار البصيرة للنشر والتوزيع، 2022م ، ص102.
12-أحمد محمد المالكي، الرقابة والشفافية في المؤسسات العامة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، ط (1)، عمّان: دار الفكر المعاصر، 2023م ، ص146.
13- فوزي بن محمود العبيدي، حوكمة المنظمات العامة: آليات المساءلة ومكافحة الفساد لتعزيز النزاهة المؤسسية، ط (1)، بيروت: دار النهضة العربية، 2021م ، ص115.
14-كمال سليمان الصباغ، التنظيم الإداري والقضاء على الفساد: إطار نظري وتطبيقات عملية، ط (1)، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2024م ، ص83.
15-علي بن عبد الله القديري، الإدارة العامة والمعوقات التنظيمية في مكافحة الفساد المالي والإداري، ط (1)، عمّان: دار الفكر، 2022م، ص118.
16- سعيد محمد المنيسي، المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز الضبط المؤسسي ومكافحة الفساد، ط (1)، القاهرة: دار النهضة العربية، 2021م، ص70.
17- نواف بن سالم البكري، التنمية التنظيمية ومكافحة الفساد في المؤسسات: التحديات والآفاق، ط (1)، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2023م ، ص 106 .